

RELATIONSHIP ON THE ECONOMIC RETURN OF THE MOST UNIMPORTANT FIELD CROPS IN DAKAHLIA

Aml A. Mohamed ; Asmaa E. Eaid and Asmaa S. Abd El-monem

Agricultural Economic Research Institute Research Centre

أثر العلاقة الأيجارية للأراضي الزراعية على العائد الاقتصادي لأهم المحاصيل الحقلية بمحافظة الدقهلية
أمل عبد العظيم محمد , أسماء أسماعيل عيد و أسماء صالح عبد المنعم
قسم بحوث الاراضى والمياه , معهد بحوث الاقتصاد الزراعى , مركز البحوث الزراعية

المخلص

يستهدف البحث دراسة الأثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق قانون تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر والتعرف على نصيب كلا منهما حتى يمكن الحكم على مدى تحقيق العدالة بين طرفي العلاقة وإدخال التعديلات لتحسين تلك العلاقة فى ضوء نتائج البحث ، ووضحت النتائج أن إجمالى المساحة المحصولية بمحافظة الدقهلية حوالى ٨.٤ % من إجمالى المساحة المحصولية على مستوى الجمهورية ، وأن المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية فى تعداد ١٩٩٠ بلغت نحو ٧.٦ مليون فدان تزايدت الى حوالى ٨.٣ مليون فدان فى تعداد ٢٠١٠ ، وبلغت المساحة المزروعة على مستوى محافظة الدقهلية فى تعداد ١٩٩٠ نحو ٠.٥٧ مليون فدان ، تزايدت الى نحو ٠.٧٢ مليون فدان فى تعداد ٢٠١٠ ، ان نسبة الإيجار من التكاليف وصافى العائد لمحصول القمح قبل صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بلغت حوالى ١٤.٩٤ % ، ١١.٠٩ % على الترتيب . و حوالى ٢١.٥١ % ، ٢٤.٨٤ % على الترتيب اثناء صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وان نسبة الإيجار من التكاليف بلغت حوالى ٢٧.٧٨ % ، ٣٠.٦٧ % ، ٣٢.٣٨ % على الترتيب للفترات (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ، (٢٠٠٨-٢٠١٢) ، بعد صدور القانون ، وان نسبة الإيجار من صافى العائد بلغ حوالى ٤١.٥٢ % ، ٤٤.٩٠ % ، ٤٤.٢٠ % على الترتيب . وان نسبة الإيجار من التكاليف وصافى العائد لمحصول الذرة الشامية قبل صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بلغت حوالى ١٦.٤٧ % ، ٣٠.٠٨ % ، ٣٠.٠٨ % على الترتيب اثناء صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وان نسبة الإيجار من التكاليف بلغت حوالى ٢١.٨٧ % ، ٢٤ % ، ٢٥.٥٥ % على الترتيب للفترات (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ، (٢٠٠٨-٢٠١٢) ، بعد صدور القانون ، وان نسبة الإيجار من صافى العائد بلغ حوالى ٤٢.٩٧ % ، ٤٢.٠٥ % ، ٤٤.٣٤ % على الترتيب .

وتبين أن أعلى عدد حائزين لمحصول القمح بلغت حوالى ٤٩.٦ % للفتنة من (١-٥) أفدنة ، وبلغت أعلى مساحة حيازة حوالى ٥٢.٤ % لنفس الفتنة الحيازية ، فى حين بلغ ، أعلى عدد حائزين لمحصول الذرة الشامية حوالى ٥٤.٦ % للفتنة من (١-٥) أفدنة ، وبلغت أعلى مساحة حيازة حوالى ٤٠ % لنفس الفتنة الحيازية ، وبلغت الزيادة لصافى عائد محصول القمح للمستأجر حوالى ٦٦ % عن المالك فى حين بلغ تناقص التكاليف الكلية للمستأجر حوالى ٨٤ % عن المالك للموسم الزراعى (٢٠١١-٢٠١٢) ، وبلغت الزيادة لصافى عائد محصول الذرة الشامية للمستأجر حوالى ١١٧.٥ % عن المالك فى حين بلغ تناقص التكاليف الكلية للمستأجر حوالى ٨٣.٥ % عن المالك لنفس الموسم ، وبالنسبة لدورة (القمح - الذرة الشامية) بلغ الإيجار النقدى نحو ٢.٢ الف جنيه/ فدان وبلغ نصيب الإيجار الإقتصادى الإدارى نحو ٨.٩ الف جنيه / فدان ، وبلغت النسبة المئوية للإيجار النقدى من التكاليف الكلية والإيراد الكلى والإيجار الإقتصادى حوالى ٢١ % ، ١٣ % ، ٣٣ % على الترتيب لنفس موسم الدراسة ، وبلغ إجمالى التزام كلاً من المستأجر والمؤجر من التكاليف فى الإيجار بالمشاركة نحو ١.٣٨ ، ٠.٣٢ الف جنيه / فدان لمحصول القمح ، ونحو ١.٥٨ ، ٠.٣٨ الف جنيه / فدان لمحصول الذرة الشامية على الترتيب ، وبلغت الإلتزامات مناصفة بين كلاً منهما نحو ١.٥ الف جنيه / للفدان للمحصولين ، وبلغ نصيب كلاً من المؤجر والمستأجر من الإيراد الكلى حوالى ٣٩ % ، ٥٣.١ % للمحصولين موضع الدراسة على الترتيب ، وبلغ الإيراد الصافى للمؤجر (المالك) فى ظل الإيجار بالمشاركة نحو ١٢١٩ ، ٨٢٥٥ جنيه / فدان للمحصولين ، وبلغ الإيراد الصافى للمستأجر (المالك) فى ظل الإيجار بالمشاركة نحو ٢٠٢٤ ، ١٧٩٥ جنيه / فدان للمحصولين على الترتيب لموسم (٢٠١١-٢٠١٢) ، مما سبق يتبين ان نظام التأجير بالمزارعة لا يتحمل المالك أى اعباء سواء وحده أو مناصفة وأنه يحصل على نصف المحصول نظراً لإحتياج هؤلاء الزراع الى المحاصيل الغذائية اللازمة لهم ، بالإضافة الى قيام المالك بصرف مستلزمات الإنتاج كالأسمدة الكيماوية من الجمعية بالفريه من خلال بطاقات الحيازة بأسعار تقل عن نظيراتها فى السوق الحر . يتبين مما سبق أن صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية قد أدى الى ارتفاع الأهمية النسبية لقيمة الإيجار بالنسبة لباقي بنود تكاليف الإنتاج

و توصى الدراسة بحصول مستأجرى الاراضى الزراعية بالاتفاق مع الملاك على بطاقة الحيازة الزراعية لتمكينهم من صرف مستلزمات الإنتاج مباشرة من الجمعية الزراعية بدل من الحصول عليها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة .

بحيث ينظمها القانون المدنى و بحيث يصبح العقد شريعة المتعاقدين ، مما يجعل القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية تخضع لقانون العرض والطلب وبالتالي تتحقق الكفاءة الاقتصادية لهذه الأراضى.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة البحث فى المساحة الخاضعة لنظام الإيجار النقدى ، حيث أنه أقل بكثير من الإيجار الحر أو الإقتصادى ، وذلك للتفاوت الكبير بين القيم الإيجارية التى يحصل عليها مالك الأراضى الزراعية المؤجرة والقيم الواقعية التى تعكسها قوى العرض و الطلب فى السوق غير الرسمى لتأجير الأراضى الزراعية ، كما ان شروط العلاقة الأيجارية لا تحقق لطرفيها أقصى كفاءة إنتاجية فى استخدام الموارد الأراضية المتاحة ، ومع دخول مصر فى مرحلة التحرر الأقتصادى وما إستلزمة ذلك من التوجه نحو الخصخصة وإعادة التكييف الهيكلية اتجهت السياسة الزراعية نحو تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر لإعادة التوازن للقطاع الزراعى مرة أخرى فصدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، و من المعلوم أن عرض الأراضى الزراعية محدود فى الوقت الذى يشتد الطلب عليها لإستثمارها مما يودى الى خلل العلاقة بين المالك والمستأجر فى صورة

المقدمة

تعمل السياسة الزراعية فى إطار منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التى تتخذها الدولة بغرض تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية ، و تشغل الأراضى الزراعية مكانة اقتصادية واجتماعية هامة لدى أفراد المجتمع فى مصر ، وتعتبر من أهم عناصر الإنتاج الزراعى لما يتصف به هذا المورد من الندرة ، مما يجعل الاهتمام به وزيادة إستغلاله أمر بالغ الأهمية ، ولقد بدأت الدولة فى إنتهاج سياسة وبرامج الإصلاح الأقتصادى التى تعتمد على تصحيح هيكل الاقتصاد القومى ، وانتهاج تنمية اقتصادية تعتمد على التنمية الشاملة والمتواصلة دون الإعتداع على قطاع معين من القطاعات الاقتصادية ، ومن خلال ذلك قامت الدولة بتطوير التشريعات الزراعية المتعلقة بتصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر بإصدار القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، الذى عمل على رفع القيمة الإيجارية من سبعة أمثال الضريبة الى إثنى وعشرين مثل الضريبة على الأطيان الزراعية خلال فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات تنتهى فى عام ١٩٩٧ ، يتم بعدها تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر

% من أجمالى المحافظة والبالغ نحو ٤٢١ الف فدان ، بلغت المساحة المملوكة بالمركز حوالى ٦.٨% من اجمالى مساحة المحافظة البالغ نحو ٧٠٥ ألف فدان ، وبلغ عدد الحيازات بالمساحة المستأجرة نقداً بالمركز حوالى ٢١.٦% من أجمالى المحافظة والبالغ نحو ١١ الف حيازة ، والمساحة المستأجرة نقداً بلغت حوالى ٢٠.٨% من أجمالى المحافظة والبالغ نحو ١٤ الف فدان ، وبلغ عدد الحيازات بالمساحة المستأجرة بالمشاركة للمركز حوالى ٢٩.٦% من أجمالى المحافظة والبالغ نحو ٢ الف حيازة ، والمساحة المستأجرة بالمشاركة حوالى ٢٦.٢% من أجمالى المحافظة والبالغ نحو ٣.٨ الف فدان ، وتم اختيار قرية محلة إنشاق لأهميتها النسبية من حيث عدد المساحات المستأجرة لتمثيل المركز ، وقد بلغ حجم العينة ١٢٠ مزارعاً ، تم تقسيمهم الى ٤٠ مالكا للاراضى الزراعية ، و ٤٠ مستأجرى نقدى ، ٤٠ مستأجر بالمشاركة ، كما تم اختيار مزارع العينة عشوائياً من خلال دورة زراعية لمحصول القمح يليه زراعة محصول الذرة الشامية عن الموسم الزراعى (٢٠١١-٢٠١٢) لأنها تمثل الدورة الزراعية الأعلى صافى عائد .

النتائج ومناقشتها

- مؤشرات التنمية الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) :
يوضح الجدول رقم (١) أهم مؤشرات التنمية الزراعية فى مصر خلال فترات تعداد (١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠) ويوضح الجدول زيادة إجمالى عدد السكان من نحو ٥١.٩ مليون نسمة خلال تعداد عام ١٩٩٠ ، الى نحو ٧٨.٧ مليون نسمة بتعداد ٢٠١٠ ، و تزايد عدد سكان الحضر من نحو ٢٢.٥ مليون نسمة خلال تعداد ١٩٩٠ الى نحو ٣٣.٨ مليون نسمة لتعداد ٢٠١٠ ، وبلغت النسبة المئوية لسكان الريف الى عدد السكان حوالى ٥٦.٦ % ، ٥٧.٥ % ، ٥٧% على الترتيب ، فى حين ظل عدد حائزى الاراضى الزراعية الى جملة عدد السكان ثابتاً تقريباً بنسبة ٥.٦ % ، وبلغ نسبة عدد حائزى الاراضى الزراعية الى عدد السكان الريف ٩.٧% تزايد الى ١٠.١% ثم انخفض الى ٩.٨% خلال التعدادات المختلفة للدراسة ، وقد تناقصت النسبة المئوية لقوى العمل الزراعى الى إجمالى قوى العمل من حوالى ٣٢.٧ % بتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ٢٦.٢% لتعداد ٢٠١٠ ، وتبين تناقص نصيب الفرد من مساحة الرقعة الزراعية من ٠.١٥% لتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ٠.١١% لتعداد ٢٠١٠ ، و تناقص نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠.٢٤% لتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ٠.١٩% لتعداد ٢٠١٠ ، وتبين أن معامل التكتيف الزراعى تناقص من حوالى ١.٦ مليون فدان فى تعداد ١٩٩٠ الى نحو ١.٤ مليون فدان فى تعداد ٢٠٠٠ ، ارتفع الى نحو ١.٨ مليون فدان فى تعداد ٢٠١٠ .

تحديد إجراءات مرتقعة يعجز عن دفعها المستأجر ، أو تعيقة عن الأنفاق على العمليات الإنتاجية وتحسين الأراضى فتقل كفاءتها الإنتاجية أو فى صورة إستيلاء بعض ملاك الأراضى على أراضيهم وطرد المستأجر مما يحول قطاع المزارعين الى عمال أو عاطلين والاضطرار الى الهجرة من القطاع الزراعى الى قطاعات أخرى .

هدف الدراسة :

يعد الوصول الى علاقة توازنية بين المالك والمستأجر من أهم عوامل الإرتفاع بالكفاءة الاقتصادية ، من أجل التغلب على الخلل والانحراف فى تلك العلاقة ، فعلى الرغم من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الذى صدر لى يصحح الأوضاع التى أحدثها قانون الإصلاح الزراعى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، والأثار الناتجة عن تطبيقه ، ومع تطبيق سياسة التحرر الأقتصادى فى القطاع الزراعى فى ظل محدودية عرض الأراضى الزراعية وزيادة الطلب على أستغلال هذه الأراضى مما يترتب عليه أثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة ، الأمر الذى يتطلب إعادة تقييم وتنظيم العلاقة الأيجارية الراهنة فى الزراعة المصرية ، لذا فان البحث يستهدف دراسة الأثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق قانون تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر والتعرف على نصيب كل منهما حتى يتسنى الحكم على مدى تحقيق العدالة بين طرفى العلاقة وإدخال التعديلات لتحسين تلك العلاقة فى ضوء نتائج البحث .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

استخدم البحث أسلوب التحليل الإحصائى الوصفى والكمى حيث تم إستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية واستخدام اختبار "ت" لإظهار الفروق بين أهم المؤشرات الاقتصادية بين ملاك ومستأجرى الاراضى الزراعية ، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية والتي يصدرها ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، و قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة وأستصلاح الأراضى ، معهد بحوث الأقتصاد الزراعى ، كما تم الاستعانة بالبحوث والدراسات ذات الصلة بالاضافة الى استمارة استبيان بمحافظة الدقهلية .

أختيار العينة :

تم إجراء هذا البحث بمحافظة الدقهلية ، بحيث تم اختيار مركز شربين حيث انه من أكبر مراكز المحافظة بالنسبة لعدد الحيازات والمساحة المستأجرة ، و يبين من الجدول رقم (١) بالملحق أن جملة عدد الحيازات لمركز شربين بلغ نحو ٣٤ ألف حيازة تمثل حوالى ٧.٧% من أجمالى عدد الحيازات على مستوى المحافظة والبالغ حوالى ٤٤٠ ألف حيازة خلال تعداد عام ٢٠١٠ ، وإجمالى مساحة المركز نحو ٥٦ ألف فدان تمثل حوالى ٧.٥% من اجمالى مساحة المحافظة البالغ نحو ٧٤٣.٥ ألف فدان ، فى حين بلغ نسبة عدد الحيازات المملوكة بالمركز حوالى ٧

جدول (١) : مؤشرات التنمية الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) .

البيان	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
أجمالى عدد السكان (مليون نسمة)	٥١.٩	٦٣.٩	٧٨.٧
عدد سكان الحضر (مليون نسمة)	٢٢.٥	٣٣.٨	٣٣.٨
عدد سكان الريف (مليون نسمة)	٢٩.٤	٣٦.٨	٤٤.٩
% عدد سكان الريف الى اجمالى عدد السكان	٥٦.٦	٥٧.٥	٥٧
عدد الحائزين (مليون حائز)	٢.٩	٣.٧	٤.٤
% عدد الحائزين الى عدد سكان الريف	٩.٧	١٠.١	٩.٨
% عدد الحائزين الى عدد السكان	٥.٦	٥.٨	٥.٦
قوة العمل (مليون عامل)	١٣.٨	١٧.٤	٢١.٠
قوة العمل الزراعى (مليون عامل)	٣.٥	٥.٠	٥.٦
% قوة العمل الزراعى من اجمالى قوة العمل	٢٥.٧	٢٨.٧	٢٦.٢
جملة الرقعة الزراعية (مليون فدان)	٧.٨	٨.٩	٨.٧
نصيب الفرد من الاراضى الزراعية	٠.١٥	٠.١٣	٠.١١
المساحة المحصولية(مليون فدان)	١٢.٣	١٢.٨	١٥.٣
نصيب الفرد من المساحة المحصولية	٠.٢٤	٠.٢٠	٠.١٩
معامل التكتيف الزراعى	١.٦	١.٤	١.٨

* معامل التكتيف الزراعى = المساحة المحصولية/المساحة المزروعة

المصدر: جمعت وحُسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى قطاع الشؤون الاقتصادي ، نشرة التعداد الزراعى ، أعداد مختلفة.

مليون فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) ، وقد بلغت المساحة المزروعة لمحافظة الدقهلية حوالى ٧.١% من اجمالى المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية والبالغة نحو ٨.٧ مليون فدان ، وبلغت نسبة مساحة المحاصيل الصيفية حوالى ١٠.٦% من اجمالى المحاصيل

- التركيب المحصولى على مستوى الجمهورية ومحافظة الدقهلية :
يبيّن من الجدول رقم (٢) أن إجمالى المساحة المحصولية بمحافظة الدقهلية نحو ١.٣ مليون فدان تمثل حوالى ٨.٤% من اجمالى المساحة المحصولية على مستوى الجمهورية والتي بلغت حوالى ١٥.٤

إجمالي مساحة المحاصيل الصيفية على مستوى المحافظة والبالغ نحو ٦٣١.٦ الف فدان ، فى حين بلغ محصول الذرة الشامية أعلى نسبة مساحة للمحاصيل النيلية بمحافظة الدقهلية بحوالى ٧٥% من إجمالي مساحة المحاصيل للمحاصيل النيلية على مستوى المحافظة والبالغ نحو ٣٨.٦ الف فدان

الصيفية على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٦.١ مليون فدان ، وبلغ البرسيم المستديم أعلى نسبة مساحة للمحاصيل الشتوية بمحافظة الدقهلية بحوالى ٢٤% من إجمالي مساحة المحاصيل الشتوية على مستوى المحافظة والبالغ نحو ٦٠٩.٣ الف فدان ، وبلغ محصول الأرز أعلى نسبة مساحة للمحاصيل الصيفية بمحافظة الدقهلية بحوالى ٦١% من

جدول (٢) : الأهمية النسبية للتركيب المحصولي بمحافظة الدقهلية لمتوسط الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٢) .

البيان	اجمالي مساحة الجمهورية (الف فدان)	محافظة الدقهلية			محافظة الدقهلية لاجمالي الجمهورية %
		المساحة (الف فدان)	% للموسم	% للمساحة المزروعة	
البرسيم المستديم	1551.9	146.5	24	23.5	9.4
القمح	3102.2	299.9	49.2	48.1	9.7
التعير	212	0.2	0.0	0.0	0.1
القول البلدى	152.1	12.5	2.1	2	8.2
العس	2.2	0.1	0.0	0.0	6.1
الحلبة	9.7	0.0	0.0	0.0	0.0
الحمص	6.7	0.0	0.0	0.0	0.0
الترمس	3	0.0	0.0	0.0	0.0
الكتان	8.7	3	0.5	0.5	34.3
البصل	134.2	15.4	2.5	2.5	11.5
الثوم	27.1	1.1	0.2	0.2	4.0
بنجر السكر	390.5	57.2	9.4	9.2	14.7
البطاطس	182.8	22.7	3.7	3.6	12.4
الطماطم	195.4	1.2	0.2	0.2	0.6
الخضروات الاخرى	384.6	11	1.8	1.8	2.9
البرسيم التحريش	317.3	38.2	6.3	6.1	12.1
المحاصيل الاخرى	62	0.3	0.0	0.0	0.4
إجمالي الشتوى	6754	609.3	100	97.7	9
الذرة الشامية	1673	63.7	10.1	10.2	3.8
الذرة الرفيعة	345.4	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرز	1324.9	387.9	61.4	62.2	29.3
القول السودانى	154.2	0.0	0.0	0.0	0.0
السوسم	74.6	0.3	0.0	0.0	0.4
فول صويا	25.4	1.5	0.2	0.2	6.0
البصل	13.8	0.0	0.0	0.0	0.3
عباد الشمس	23.5	0.1	0.0	0.0	0.4
الذرة الصفراء	300.6	15.6	2.5	2.5	5.2
البطاطس	147.7	13.0	2.1	2.1	8.8
الطماطم	255.7	5.6	0.9	0.9	2.2
الخضروات الاخرى	720.5	35.5	5.6	5.7	4.9
القطن	407.5	53.3	8.4	8.6	13.1
المحاصيل الاخرى	605.0	55.1	8.7	8.8	9.1
اجمالي الصيفى	6071.7	631.6	100	101.3	10.4
الذرة الشامية	272.8	29.0	75.0	4.7	10.6
الذرة الرفيعة	3.7	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرز	2.9	0.0	0.0	0.0	0.0
البصل	13.1	0.0	0.0	0.0	0.0
الذرة الصفراء	68.9	8.0	20.7	1.3	11.6
البطاطس	51.9	0.9	2.4	0.2	1.8
الطماطم	49.5	0.3	0.7	0.0	0.6
الخضروات الاخرى	85.7	0.5	1.2	0.1	0.5
المحاصيل الاخرى	77.3	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي النيلي	625.8	38.6	100	6.2	6.2
قصب السكر	323.9	0.6	3.9	0.1	0.2
الحدائق	1440.7	12.9	90.5	2.1	0.9
اشجار خشبية	24.8	0.2	1.6	0.0	0.9
النخيل	96.9	0.6	3.9	0.1	0.6
البرسيم الحجازى	79.7	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي الممرات	1966	14.2	100	2.3	0.7
إجمالي المساحة المحصولية	15417	1293.7		207.5	8.4
المساحة المزروعة	8720	623.5		100.0	7.2

المصدر: بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - قطاع الشؤون الاقتصادية - الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى - نشرات الإحصاء الزراعية - أعداد مختلفة.

أجمالى مساحة الجمهورية فى تعداد ٢٠١٠ ، وقد انخفضت المساحة المستأجرة بالنقد من نحو ١.٦ مليون فدان تمثل حوالى ٢٠.٥% من أجمالى مساحة الجمهورية خلال تعداد ١٩٩٠ الى نحو ٠.٤ مليون فدان تمثل حوالى ٤.٦% من أجمالى مساحة الجمهورية فى تعداد ٢٠١٠ ، وبالنسبة للمساحة المستأجرة بالمشاركة فقد أنخفضت من نحو ٠.٢ مليون فدان فى تعداد ١٩٩٠ تمثل حوالى ٢.٥% من أجمالى مساحة الجمهورية الى نحو ٠.٠٥ مليون فدان تمثل حوالى ٠.٦% من أجمالى مساحة الجمهورية فى تعداد ٢٠١٠ .

المؤشرات الاقتصادية للسياسة الإيجارية للأراضى الزراعية وأثارها على العائد الاقتصادى للأراضى الزراعية :

- الكيان القانونى للمساحة المزروعة لإجمالى الجمهورية :

بدراسة الجدول رقم (٣) تبين ان المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية فى تعداد ١٩٩٠ بلغت نحو ٧.٦ مليون فدان ، تزايدت الى نحو ٨.٧ مليون فدان فى تعداد ٢٠١٠ ، وتزايدت المساحة المملوكة خلال تعداد ١٩٩٠ من نحو ٥.٩ مليون فدان تمثل حوالى ٧٧% من أجمالى مساحة الجمهورية الى نحو ٨.٣ مليون فدان تمثل حوالى ٩٤.٨% من

جدول (٣) : الكيان القانوني لأجمالى الحيازة المزروعة على مستوى الجمهورية للفترة (٢٠١٠-١٩٩٠) . المساحة (ألف فدان)

البيان	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١٠	
	المساحة	% من أجمالى الجمهورية	المساحة	% من أجمالى الجمهورية	المساحة	% من أجمالى الجمهورية
المملوك	٥٨٨٥	٧٧.٠	٧٦٨٢.٨	٩٤.٣	8270.1	94.8
المستاجر بالنقد	١٥٦٧.٥	٢٠.٥	٢٥٩.١	٣.٢	398.8	4.6
المستاجر بالمشاركة	١٨٧.٣	٢.٥	٢٠٥.٣	٢.٥	51.7	0.6
أجمالى الجمهورية	٧٦٣٩.٨	١٠٠	٨١٤٧.٢	١٠٠	8720.6	100

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، قطاع الشؤون الاقتصادي، نشرات التعداد الزراعي، أعداد مختلفة.

وقد انخفضت المساحة المستأجرة بالنقد من نحو ٤٧.٦ الف فدان تمثل حوالى ٨.٤% من أجمالى مساحة مساحة المحافظة خلال تعداد ١٩٩٠ الى نحو ١٤ الف فدان تمثل حوالى ١.٩% من أجمالى مساحة المحافظة فى تعداد ٢٠١٠، وبالنسبة للمساحة المستأجرة بالمشاركة فقد انخفضت من نحو ١٠.٤ الف فدان فى تعداد ١٩٩٠ تمثل حوالى ١.٨% من أجمالى مساحة المحافظة الى نحو ٣.٨ الف فدان تمثل حوالى ٠.٥% من أجمالى مساحة المحافظة فى تعداد ٢٠١٠.

الكيان القانوني للمساحة المزروعة لإجمالى محافظة الدقهلية :
 بدراسة الجدول رقم (٤) تبين ان المساحة المزروعة على مستوى محافظة الدقهلية فى تعداد ١٩٩٠ بلغت نحو ٠.٥٧ مليون فدان، تزايدت الى نحو ٠.٧٢ مليون فدان فى تعداد ٢٠١٠، وتزايدت المساحة المملوكة خلال تعداد ١٩٩٠ من نحو ٥٠٩.٧ الف فدان تمثل حوالى ٨٩.٨% من أجمالى مساحة على مستوى محافظة الى نحو ٧٠٥.٢ الف فدان تمثل حوالى ٩٧.٥% من أجمالى مساحة المحافظة فى تعداد ٢٠١٠.

جدول (٤) : الكيان القانوني لأجمالى الحيازة المزروعة بمحافظه الدقهلية للفترة (٢٠١٠-١٩٩٠) . المساحة (ألف فدان)

البيان	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١٠	
	المساحة	% من أجمالى المحافظة	المساحة	% من أجمالى المحافظة	المساحة	% من أجمالى المحافظة
المملوك	٥٠٩.٧٢	٨٩.٨	٦٦٩.٠	96.0	٧٠٥.٢	97.5
المستاجر بالنقد	٤٧.٦٠	٨.٤	٢٠.٦	3.0	١٤.٠	1.9
المستاجر بالمشاركة	١٠.٤٤	١.٨	٧.٠	1.0	٣.٨	0.5
إجمالى الدقهلية	٥٦٧.٧٦	١٠٠.٠	696.6	100.0	723	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، قطاع الشؤون الاقتصادي، نشرات التعداد الزراعي، أعداد مختلفة.

الحيازة الكبيرة أكثر من ١٠٠ فدان تبين ان نسبة عدد الحيازات ظل ثابتاً خلال فترات الدراسة وبلغ حوالى ٠.١% من جملة عدد الحيازات، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ١١.٦%، ١٠.٥%، ١٣.٤% من جملة مساحة للحيازات على الترتيب .

الأهمية النسبية لعدد الحائزين ومساحتهم فى محافظة الدقهلية :

من الجدول رقم (٦) خلال التعداد (١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١٠) بمحافظه الدقهلية تبين أن نسبة عدد الحيازات القزمية الإقل من فدان تزايدت من حوالى ٣٢% لتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ٤٩.٧% من جملة عدد الحيازات لتعداد ٢٠١٠، وزادت نسبة مساحة تلك الحيازات من حوالى ٦.٣% لتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ١٢.٣% من جملة مساحة الحيازات لتعداد ٢٠١٠،

وبالنسبة لعدد الحيازات أكثر من واحد وأقل من خمسة أفدنة (١-٥ فدان) تبين أن نسبة عدد الحيازات تناقصت من حوالى ٥٨% لتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ٤٤% من جملة عدد الحيازات لتعداد ٢٠١٠، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ٥١%، ٤٨%، ٤٩% من جملة مساحة الحيازات على الترتيب، وبالنسبة للحيازة (٥-١٠ فدان) تبين أن نسبة عدد الحيازات بلغت حوالى ٧%، ٦%، ٤.٢% من جملة عدد الحيازات خلال فترات الدراسة، كما بلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ١٩%، ١٨%، ١٦% من جملة مساحة للحيازات على الترتيب، و الفئته الحيازية (١٠-٢٠ فدان) تبين أن نسبة الحائزين قد بلغت حوالى ٢.١%، ٢.٤%، ١.٩% من جملة عدد الحيازات خلال فترات الدراسة، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ٧.٩%، ٨.٥%، ١٤% من جملة مساحة الحيازات على الترتيب، وبالنسبة للفئة الحيازية (٢٠-٥٠ فدان) تبين أن نسبة عدد الحيازات بلغت حوالى ٠.٧%، ٠.٧١%، ٠.٤% من جملة عدد الحيازات خلال فترة الدراسة، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ٧.٩%، ٨.٥%، ٧% من جملة مساحة الحيازات على الترتيب، وبالنسبة للفئة الحيازية الكبيرة (٥٠-١٠٠ فدان) تبين ان نسبة عدد الحيازات ظل ثابتاً خلال فترات الدراسة وبلغ حوالى ٠.١% من جملة عدد الحيازات، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ٢.٥%، ٢%، ١% من جملة مساحة للحيازات على الترتيب . بالنسبة للفئة الحيازية الأكثر من ١٠٠ فدان تبين ان نسبة عدد الحيازات ظل ثابتاً خلال فترات الدراسة وتراوح بين حوالى ٠.٠٢%، ٠.١% من جملة عدد الحيازات، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ٢.٢%، ٠.٩٤%، ٤% من جملة مساحة للحيازات على الترتيب .

الأهمية النسبية لعدد الحائزين ومساحتهم ومتوسط مساحة الحيازة على مستوى الجمهورية :

أخذت مصر فى تطبيق سياسة التحرر الأقتصادى منذ عام ١٩٨٧ مما أعطى المزيد من الحرية لقوى السوق الداخلية والعالمية فى تحديد أسعار المحاصيل الزراعية، وتم إلغاء حصص التوريد الأجمالى للمحاصيل الزراعية، وتم تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية وذلك بصدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٢ والخاص بزيادة القيمة الأيجارية من ٧ أمثال الضريبة على الأطيان قبل التعديل الى ٢٢ أمثال الضريبة كمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهى عام ١٩٩٧/٩٦ يتم بعدها تحرير العلاقة الأيجارية لتترك لقوى السوق، وبإستعراض الجدول رقم (٥) لتعداد (١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١٠) تبين أن نسبة عدد الحيازات القزمية وهى الفئة أقل من فدان تزايدت من حوالى ٣٦.١% لتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ٤٨.٣% من جملة عدد الحيازات لتعداد ٢٠١٠، وزادت نسبة مساحة تلك الحيازات من حوالى ٦.٥% لتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ٩.٥% من جملة مساحة الحيازات لتعداد ٢٠١٠، وبالنسبة لعدد الحيازات أكثر من واحد وأقل من خمسة أفدنة (١-٥ فدان) تبين أن نسبة عدد الحيازات تناقصت من حوالى ٥٤% لتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ٤٧% من جملة عدد الحيازات، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ٤٢.٤%، ٣٩.١%، ٣٧.٥% من جملة مساحة الحيازات على الترتيب، و تبين أن نسبة عدد الحيازات للفئة الحيازية (٥-١٠ فدان) تناقصت من حوالى ٦.٨% لتعداد ١٩٩٠ الى حوالى ٥.٢% من جملة عدد الحيازات، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ١٥.٩%، ١٦.٢%، ١٤.٥% من جملة مساحة الحيازات على الترتيب، وبالنسبة للحيازة (١٠-٢٠ فدان) تبين أن نسبة عدد الحيازات بلغت حوالى ٢.١%، ٢.٢%، ٢% من جملة عدد الحيازات خلال فترات الدراسة، كما بلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ١٠.١%، ١١.٨%، ١١.٨% من جملة مساحة للحيازات على الترتيب، و الفئته الحيازية (٢٠-٥٠ فدان) تبين أن نسبة الحائزين قد بلغت حوالى ٠.٩%، ٠.٩%، ٠.٨% من جملة عدد الحيازات خلال فترات الدراسة، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ٩.٨%، ١٠.٣%، ٩.٩% من جملة مساحة الحيازات على الترتيب، وبالنسبة للفئة الحيازية (٥٠-١٠٠ فدان) تبين أن نسبة عدد الحيازات بلغت حوالى ٠.٢١%، ٠.٢%، ٠.١% من جملة عدد الحيازات خلال فترة الدراسة، وبلغت نسبة مساحة الحيازات حوالى ٣.٧%، ٤%، ٣.٤% من جملة مساحة الحيازات على الترتيب، وبالنسبة للفئة

جدول (٥) : عدد الحائزين ومساحتهم ومتوسط مساحة الحيازة طبقاً للتعداد الزراعي في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠).

السنوات	الفئات	البيان		
		عدد الحيازات (الف حائز)	% لعدد الحيازات	مساحة الحيازة (الف فدان)
		متوسط المساحة (قيراط للحائز)	% لمساحة الحيازة	
١٩٩٠	أقل من فدان	١٠٥٠.٩	٣٦.١	٥٠٨.١
	-١	١٥٦٦.١	٥٣.٨	٣٣٣.٠
	-٥	١٩٨.٩	٦.٨	١٢٤٩.٦
	-١٠	٦٠.٩	٢.١	٧٩٣.٧
	-٢٠	٢٧.٣	٠.٩	٧٧٠.٤
	-٥٠	٤.٥	٠.٢	٢٨٧.٦
	-١٠٠	١.٦	٠.١	٩٠٩.٨
	الإجمالي	٢٩١٠.٢	١٠٠	٧٨٤٩.٢
٢٠٠٠	أقل من فدان	١٦١٥.٦	٤٣.٥	٧٢٢.٣
	-١	١٧٤٤.٥	٤٦.٩	٣٤٩٣.٧
	-٥	٢٣٤.٤	٦.٣	١٤٤١.٦
	-١٠	٨١.٦	٢.٢	١٠٤٩.٦
	-٢٠	٣٣.٦	٠.٩	٩٢٣.٢
	-٥٠	٥.٧	٠.٢	٣٥٧.١
	-١٠٠	٢.٧	٠.١	٩٤١
	الإجمالي	٣٧١٨.١	١٠٠	٨٩٢٨.٥
٢٠١٠	أقل من فدان	٢١٤٣.٩	48.3	٩٢٣.٦
	-١	١٩٢٩.٨	43.5	3653.2
	-٥	٢٣١.٣	5.2	١٤٠٨.١
	-١٠	٩٠.٧	2.0	١١٤٧.٣
	-٢٠	٣٥.٥	0.8	٩٦١
	-٥٠	٥.٧	0.1	٣٣٢
	-١٠٠	٢.٩	0.1	١٣٠٥.٤
	الإجمالي	4439.8	100.0	9730.6

المصدر: جُمعت وحُسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، قطاع الشئون الاقتصادي ، نتائج التعداد الزراعي ، أعداد مختلفة.

جدول (٦) عدد الحائزين ومساحتهم ومتوسط مساحة الحيازة طبقاً للتعداد الزراعي في محافظة الدقهلية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠).

السنوات	الفئات	البيان		
		عدد الحيازات (الف حائز)	% لعدد الحيازات	مساحة الحيازة (الف فدان)
		متوسط المساحة (قيراط للحائز)	% لمساحة الحيازة	
١٩٩٠	أقل من فدان	85.5	31.53	42.3
	-١	157.9	58.22	345
	-٥	19.9	7.34	124.6
	-١٠	5.7	2.1	74.6
	-٢٠	1.89	0.7	53
	-٥٠	0.26	0.1	16.5
	-١٠٠	0.05	0.02	15
	الإجمالي	271.2	100	671
٢٠٠٠	أقل من فدان	١٤١.٤	40.8	٦٤
	-١	١٧٣.٦	50.1	355.7
	-٥	٢١.١	6.1	135.1
	-١٠	٨.٢	2.4	108.3
	-٢٠	٢.٣	0.7	63.5
	-٥٠	٠.٢	0.1	١٥
	-١٠٠	٠.٠٤	0.01	٧
	الإجمالي	346.84	100	748.6
٢٠١٠	أقل من فدان	٢١٨.٨	49.7	٩١.٥
	-١	١٩٢.٩	43.8	٣٦٦.٢
	-٥	١٨.٧	4.2	١١٨.٢
	-١٠	٨.٢	1.9	١٠٥.٦
	-٢٠	١.٩	0.4	٥١.٤
	-٥٠	٠.١٣	0	٧.٨
	-١٠٠	٠.٠١	0.02	٢.٧
	الإجمالي	440.64	100	743.4

Aml A. Mohamed et al.

المصدر: جُمعت وحُسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، قطاع الشئون الاقتصادي ، نتائج التعداد الزراعي ، أعداد مختلفة.

نسبة الأيجار من التكاليف وصافي العائد بلغت حوالي ٢١.٥١% ، ٢٤.٨٤% على الترتيب . أما متوسط الأيجار لمحصول القمح بعد صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر في الأراضي الزراعية خلال الفترات (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ، (٢٠٠٨-٢٠١٢) بلغ حوالي ٣٠.٢ ، ٤١١.٧٥ ، ٥٩٦.٦٢ جنيهه على الترتيب ، وبلغت التكاليف حوالي ٩١٣.١٩ ، ١١٤٧.٤ ، ١٥٨٢.١٠ اجنية على الترتيب ، وبلغ صافي العائد حوالي ٩١٦.٩٩ ، ٧٢٣.٠٤ ، ١٣٤٩.٦٩ جنيهه على الترتيب وان نسبة الأيجار من التكاليف لنفس الفترات بلغت حوالي ٢٧.٧٨% ، ٣٠.٦٧% ، ٣٢.٣٨% على الترتيب ، وصافي العائد بلغ حوالي ٤١.٥٢% ، ٤٤.٩٠% ، ٤٤.٢% على الترتيب .

- تطور الأيجار النقدي والتكاليف الكلية وصافي العائد الفدائي لمحصول القمح :

يوضح الجدول رقم (٧) ان متوسط الأيجار وجمالي التكاليف وصافي العائد لمحصول القمح قبل صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر في الأراضي الزراعية (١٩٨٨-١٩٩٢) بلغ حوالي ٦٢.٧ ، ٤١٦.٥٢ ، ٥٩٩.٥١ جنيهه على الترتيب ، وان نسبة الأيجار من التكاليف وصافي العائد بلغت حوالي ١٤.٩٤% ، ١٠.٤٦% على الترتيب . في حين بلغ متوسط الأيجار وجمالي التكاليف وصافي العائد لمحصول القمح اثناء صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر (١٩٩٣-١٩٩٧) حوالي ١٦٢.٨٢ ، ٦٧٣.٨٨ ، ٦٦٥.٩٠ جنيهه على الترتيب، وان

جدول رقم (٧) : تطور صافي العائد الفدائي لمحصول القمح خلال متوسط الفترة (١٩٨٨-٢٠١٢) .

السنة	الأيجار (١)	التكاليف (٢)	صافي العائد	
			(٣)	(٤) من (١)
١٩٨٨	٥٢.١٦	٣٨٣.١	٣٢٨.٥٣	١٥.٨٨
١٩٨٩	٥٢.٠٨	٤٠٧.٥٩	٧٦.٠٩٩	٦.٨٤
١٩٩٠	٨١.٩٥	٤٨٣.٦١	٨٦٨.١٦	٩.٤٤
١٩٩١	٩٥.٦	٥٦٢.٤	٧٨٢.٢	١٢.٢٢
١٩٩٢	٩٥.٤	٦٦٤.٤	٨٦٠.٢	١١.٠٩
متوسط	٦٢.٧٠	٤١٦.٥٢	٥٩٩.٥١	١٠.٤٦
١٩٩٣	٣٠.٠	٩٤٠.٧	٦٤٠.٩	٤٦.٨١
١٩٩٤	٣٠.٠٤	٩٨١	٥٨٥	٥١.٣٥
١٩٩٥	٣٠.٠٦	١٠٣٥.٧	٦٨١.٧	٤٤.١٠
١٩٩٦	٣٠.٥٣	١٠٨٦.٩	٩٢٣	٣٣.٠٨
١٩٩٧	٣٠.٨.٦	١١٢٦.٦	٩٦٣.٦	٣٢.٠٣
متوسط	١٦٢.٨٢	٦٧٣.٨٨	٦٦٥.٩٠	٢٤.٨٤
١٩٩٨	٧٠.٣.٤	١٥٥٢.٩	٧٠٥.٥	٩٩.٧٠
١٩٩٩	٦٥٥	١٥٣٢.٧	٨٧٦.٣	٧٤.٧٥
٢٠٠٠	٦٣٦.٢	١٥١٠.٤	٩٠٧.١	٧٠.١٤
٢٠٠١	٦٤٥.٨	١٥٢٢.٦	٨٩٦.٨	٧٢.٠١
٢٠٠٢	٦٤٦.٦٨	١٥٥٨.٤	٩٧٢.٣	٦٦.٥١
متوسط	٣٠٠.٢٠	٩١٣.١٩	٧٢٣.٠٤	٤١.٥٢
٢٠٠٣	٧٠.٤	١٧١٥	١٠١٦	٦٩.٢٩
٢٠٠٤	٧٩٩	١٩٠.٤	١٦٦٦	٤٧.٩٦
٢٠٠٥	٨٢٨	١٩٨١	١٩٥٦	٤٢.٣٣
٢٠٠٦	٨٧٢	٢١٤٣	١٨٦٣	٤٦.٨١
٢٠٠٧	٩٧٥	٢٤٤٤	١٧٦٩	٥٥.١٢
متوسط	٤١١.٧٥	١١٤٧.٤٠	٩١٦.٩٩	٤٤.٩٠
٢٠٠٨	١٢٦.٠	٣١٤٥	٥١٥٩	٢٤.٤٢
٢٠٠٩	١٤٥٦	٣٤٥٩	٢١٩٠	٦٦.٤٨
٢٠١٠	١٥٥٠	٣٦٨٠	١٩٧٥	٧٨.٤٨
٢٠١١	١٦٢٦	٤٠٦٩	٣٨٨٤	٤١.٨٦
٢٠١٢	١٧١٣	٤٤٢٥	٤٣٥٨	٣٩.٣١
متوسط	٥٩٦.٦٢	١٥٨٢.١٠	١٣٤٩.٦٩	٤٤.٢٠

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، كتاب الاحصاءات الزراعية ، اعداد مختلفة .

نسبة الأيجار من التكاليف وصافي العائد بلغت حوالي ١٦.٤٧% ، ٣٠.٠٨% على الترتيب . أما متوسط الأيجار لمحصول القمح الشامية بعد صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر في الأراضي الزراعية خلال الفترات (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ، (٢٠٠٨-٢٠١٢) بلغ حوالي ٢٣٣.٢٤ ، ٣٢٢.٢٣ ، ٤٧٣.٦٢ جنيهه على الترتيب ، وبلغت التكاليف حوالي ٩١٥.٥١ ، ١١٥٩.٧٨ ، ١٥٩٠.٨٨ اجنية على الترتيب ، وبلغ صافي العائد حوالي ٥٣٨.٣٩ ، ٨٢٣.٨٥ ، ١٠٧٥.٦١ جنيهه على الترتيب وان نسبة الأيجار من التكاليف لنفس الفترات بلغت حوالي ٢١.٨٧% ، ٢٤% ، ٢٥.٥٥% على

تطور الأيجار النقدي والتكاليف الكلية وصافي العائد الفدائي لمحصول الذرة الشامية:

يوضح الجدول رقم (٨) ان متوسط الأيجار وجمالي التكاليف وصافي العائد لمحصول الذرة الشامية قبل صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر في الأراضي الزراعية (١٩٨٨-١٩٩٢) بلغ حوالي ٥٣.٧٣ ، ٤٥٨.٥٦ ، ٤٦٠.٥٣ جنيهه على الترتيب ، وان نسبة الأيجار لكل من التكاليف وصافي العائد بلغت حوالي ١١.٨٥% . في حين بلغ متوسط الأيجار وجمالي التكاليف وصافي العائد لمحصول الذرة الشامية اثناء صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر (١٩٩٣-١٩٩٧) حوالي ١٢٧.٨ ، ٧٠٧.٦١ ، ٤٧٠.٣٨ جنيهه على الترتيب، وان

الترتيب ، وصافي العائد بلغ حوالى ٤٢.٩٧% ، ٤٢.٠٥% ،
٤٤.٣٤% على الترتيب .

جدول رقم (٨) : تطور صافي العائد الفداني لمحصول الذرة الشامية خلال متوسط الفترة (١٩٨٨-٢٠١٢) .

السنة	الإيجار (١)	التكاليف (٢)	صافي العائد (٣)	% من (١) من (٢)	% من (١) من (٣)
١٩٨٨	٥١.٨٤	٣٩٧.٩	٤٠٧.٠٨	١٣.٠٣	١٢.٧٣
١٩٨٩	٥١.٢٤	٤٧٠.٧٣	٥٨٢.٢١	١٠.٨٩	٨.٨٠
١٩٩٠	٦٦.٥	٥٣٣	٦٥٤.٢٩	١٢.٤٨	١٠.١٦
١٩٩١	٧٦.٦	٦٢٨.٤	٦٠٢.٨١	١٢.١٩	١٢.٧١
١٩٩٢	٧٧.٢	٧٢٣.٣	٥١٩.٧٨	١٠.٦٧	١٤.٨٥
متوسط الفترة	٥٣.٧٣	٤٥٨.٥٦	٤٦٠.٥٣	١١.٨٥	١١.٨٥
١٩٩٣	٢٣٢.٥	٩٥٦	٣٥٣.٢٢	٢٤.٣٢	٦٥.٨٢
١٩٩٤	٢٣٢.٢	١.٠٥.٣	٤١٧.٢	٢٣.١٠	٥٥.٦٦
١٩٩٥	٢٣٢.٢	١.٠٧٤.٦	٣٥٥.٨٣	٢١.٦١	٦٥.٢٦
١٩٩٦	٢٢٧.٨	١١٣٢.٢	٥٤٣.٢	٢٠.١٢	٤١.٩٤
١٩٩٧	٢٣٣.٥	١١١٣.٣	٧٥١.٤	٢٠.٩٧	٣١.٠٨
متوسط الفترة	١٢٧.٨٦	٧٠٧.٦١	٤٧٠.٣٨	١٦.٤٧	٣٠.٠٨
١٩٩٨	٥٥١.٦	١٤٩٦	٤٩٣.٩٢	٣٦.٨٧	١١١.٦٨
١٩٩٩	٤٩١.٥	١٤٠٢.٣	٧٤٢.٦	٣٥.٠٥	٦٦.١٩
٢٠٠٠	٤٩٨.٤	١٤٣٠.١	٧٦٢.٩	٣٤.٨٥	٦٥.٣٣
٢٠٠١	٤٩٤.٦	١٤٧١.٩	٧٥٢.٢	٣٣.٦٠	٦٥.٧٥
٢٠٠٢	٥٠٠	١٤٨٠	٨٢٤.٤	٣٣.٧٨	٦٠.٦٥
متوسط الفترة	٢٣٣.٢٤	٩١٥.٥١	٥٣٨.٣٩	٢١.٨٧	٤٢.٩٧
٢٠٠٣	٥٤٨	١٧٠٩	٨٥٥	٣٢.٠٧	٦٤.٠٩
٢٠٠٤	٥٨٨	١٨٤٦	١٩٣٥	٣١.٨٥	٣٠.٣٩
٢٠٠٥	٦٤٣	٢٠٥٥	١٨٢١	٣١.٢٩	٣٥.٣١
٢٠٠٦	٦٨٥	٢٢٠٦	١٨٨١	٣١.٠٥	٣٦.٤٢
٢٠٠٧	٨٣٨	٢٦٢٤	٣٠٥١	٣١.٩٤	٢٧.٤٧
متوسط الفترة	٣٢٢.٢٣	١١٥٩.٧٨	٨٢٣.٨٥	٢٤.٠٠	٤٢.٠٥
٢٠٠٨	١١٢٦	٣٢٩٧	١٧٥٣	٣٤.١٥	٦٤.٢٣
٢٠٠٩	١١٥٧	٣٣٠٣	١٦١١	٣٥.٠٣	٧١.٨٢
٢٠١٠	١١٩٥	٣٧١٠	٢٤٣٠	٣٢.٢١	٤٩.١٨
٢٠١١	١٢٨٥	٤٠٨٢	٢٦٥٨	٣١.٤٨	٤٨.٣٤
٢٠١٢	١٣٩٠	٤٣٤٠	٣٢٢٠	٣٢.٠٣	٤٣.١٧
متوسط الفترة	٤٧٣.٦٢	١٥٩٠.٨٨	١٠٧٥.٦١	٢٥.٥٥	٤٤.٣٤

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، قطاع الشؤون الاقتصادية، كتاب الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

مساحة الحيازة الواحدة حوالي ٠.٣٢، ٠.٣٣ فدان على الترتيب، والفتة الحيازية (١٠ - ٢٠ فدان) تبين أن نسبة الحائزين بلغت نحو ٢.١٥%، ٠.٣٥% من جملة عدد الحيازات، وبلغت نسبة المساحة نحو ١١.٥٤%، ٢١.١٧% من جملة المساحة للحيازات على الترتيب، كما بلغ متوسط مساحة الحيازة الواحدة حوالي ٠.١٧، ٠.١٥ فدان للمحصولين على الترتيب، بالنسبة للفتة الحيازية (٢٠ - ٥٠ فدان) تبين أن نسبة الحائزين قد بلغت نحو ٠.٥٢%، ١.٣١% من جملة عدد الحيازات، بلغت نسبة المساحة نحو ٥.٥٧%، ١٢.٦١% من جملة المساحة للحيازات على الترتيب، وبلغ متوسط مساحة الحيازة الواحدة حوالي ٠.٠٤، ٠.٠٨ فدان لمحصولي الدراسة، و بالنسبة للفتة الحيازية الكبيرة (٥٠ - ١٠٠ فدان) تبين انخفاض عدد الحائزين وانخفاض مساحتهم، وبلغ نسبة الحائزين نحو ٠.٠٩%، ٠.٠٩% من جملة عدد الحيازات للمحصولين، وبلغت نسبة المساحة نحو ٠.٨٣%، ١.٧٦% من جملة المساحة للحيازات على الترتيب، كما بلغ متوسط مساحة الحيازة الواحدة حوالي ٠.٠٤ فدان لكل حائز من محصولي القمح والذرة الشامية.

- الأهمية النسبية لعدد الحائزين ومساحتهم لمحصولي القمح والذرة الشامية الصيفية في محافظة الدقهلية :

وباستعراض الجدول رقم (١٠) خلال تعداد ٢٠١٠ تبين أن الحيازة القزمية وهي الفتة أقل من فدان قد بلغت نحو ٤٢.٨٧%، ٣٢.٥٥% من جملة عدد الحيازات لمحصولي القمح والذرة الشامية على الترتيب، وبلغت مساحتهما نحو ١٥.٨٦%، ٨.١٠% من جملة المساحة للحيازات، وقد بلغ متوسط مساحة الحيازة حوالي ٢.٤٤، ٣.٠٢ فدان للمحصولين، والحيازة الصغيرة (١ - ٥ فدان) تبين أن نسبة الحائزين قد بلغت نحو ٤٩.٥٦%، ٥٤.٥٧% من جملة عدد الحيازات للمحصولين على الترتيب، وبلغت مساحتها نحو ٥٢.٤٢%، ٤٠.١١% من جملة المساحة للحيازات، وبلغ متوسط مساحة الحيازة الواحدة حوالي ٠.٨٥، ١.٠٢ فدان للمحصولين على الترتيب، والحيازة الصغيرة (٥ - ١٠ فدان) تبين أن نسبة الحائزين قد بلغت نحو ٧.١٤، ٤.٨٥% من جملة عدد الحيازات لمحصولي الدراسة، وبلغت نسبة المساحة نحو ١٣.٦٦%، ١٦.٠٧%، من جملة المساحة للحيازات على الترتيب، وبلغ متوسط

جدول (١٠) : عدد الحائزين ومساحتهم ومتوسط مساحة الحيازة طبقاً للتعداد الزراعي في محافظة الدقهلية عام ٢٠١٠ .

الفتات	القمح					الذرة الشامية				
	عدد الحيازات (الف حائز)	% الحيازات	مساحة الحيازة (الف فدان)	% مساحة الحيازة متوسط	قيراط (لحائز)	عدد الحيازات (الف حائز)	% الحيازات	مساحة الحيازة (الف فدان)	% مساحة الحيازة متوسط	قيراط (لحائز)
أقل من فدان	١٣٥.٣	42.87	٥٥.٥	15.86	2.44	٣٧.٤	32.55	١٢.٤	8.10	3.02
١-٥	١٥٦.٤	49.56	١٨٣.٥	52.42	0.85	62.7	54.57	61.4	40.11	1.02
٥-١٠	١٥.٣	4.85	٤٧.٨	13.66	0.32	8.2	7.14	24.6	16.07	0.33
١٠-٢٠	٦.٨	2.15	٤٠.٤	11.54	0.17	5	4.35	32.4	21.17	0.15
٢٠-٥٠	١.٦٥	0.52	١٩.٥	5.57	0.08	1.5	1.31	19.3	12.61	0.08
٥٠-١٠٠	٠.١٢	0.04	٢.٩	0.83	0.04	0.1	0.09	2.7	1.76	0.04
١٠٠-١٠٠٠	٠.٠٠٨	0.00	٠.٤٤	0.13	0.02	0.007	0.01	0.26	0.17	0.03
الإجمالي	315.578	100	٨315.5	100.00	-	114.907	100	100	100	-

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نتائج التعداد الزراعي، أعداد مختلفة.

بنسبة ١٢% من اجمالي العينة منهم ٦ مزارعا يمتنون مهنة الزراعة بنسبة ٤% من اجمالي العينة ، وحوالي ١٢ مزارعا يمتنون مهنة غير الزراعة بنسبة ٨% من اجمالي العينة ، واخيرا بلغ عدد الاملين والذين يكتبون ويقراءون حوالي ١١ مزارعا بنسبة ٥.٧% من اجمالي العينة منهم ٥ مزارعا يمتنون مهنة الزراعة بنسبة ٣.٢% من اجمالي العينة ، وحوالي ٦ مزارعا يمتنون مهنة غير الزراعة بنسبة ٤% من اجمالي العينة .

- الحالة التعليمية لمزارعي عينة الدراسة في محافظة الدقهلية : تبين من الجدول رقم (١١) ان عدد المزارعين للمؤهل المتوسط وفوق المتوسط والجامعي بلغ حوالي ١٢١ مزارعا بنسبة ٨١% من اجمالي العينة وهم الفئة الأكثر استجابة للطرق الإرشادية الحديثة وطرق الري واستخدام الأصناف الحديثة عالية الجودة ، و منهم ٣٦ مزارعا يمتنون مهنة الزراعة بنسبة ٧٧% من اجمالي العينة ، وحوالي ٨٥ مزارعا يمتنون مهنة غير الزراعة بنسبة ٨٢.٥% من اجمالي العينة ، في حين بلغ عدد المزارعين للمؤهل اقل من المتوسط حوالي ١٨ مزارعا

جدول (11) : الحالة التعليمية لمزارعي عينة الدراسة في محافظة الدقهلية لموسم (٢٠١٢-٢٠١١) .

الؤهل	العدد	%	زراعي	%	غير زراعي	%
جامعي	٤٤	٢٩.٣	١٠	٦.٧	٣٤	٢٢.٧
فوق المتوسط	١٥	١٠	٤	٢.٧	١١	٧.٣
مؤهل متوسط	٦٢	٤١.٣	٢٢	١٤.٧	٤٠	٢٦.٧
اجمالي	١٢١	٨٠.٧	٣٦	٧٦.٦	٨٥	٨٢.٥
اقل من المتوسط	١٨	١٢	٦	٤	١٢	٨
يقرا ويكتب	٧	٤.٧	٢	١.٢	٥	٣.٣
امى	٤	٢.٧	٣	٢	١	٧
الاجمالي	١٥٠	١٠٠	٤٧	-	١٠٣	-

المصدر : جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان بعينة البحث .

- العائد الأقتصادي لمحصول الذرة الشامية الصيفية فى محافظة الدقهلية للموسم الزراعي ٢٠١٢/٢٠١١ .

يوضح الجدول رقم (13) أن الإنتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية تزايدت من نحو ١٨ أردب للفدان للمالك إلى نحو ٢٠ أردب للفدان للمستأجر ، بزيادة بلغت نحو ٢ أردب للفدان وبلغ معدل التغير بين كلاً من المستأجر والمؤجر نحو ١٢.٤% ، و ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادة عند مستوى ٠.٠١ ، وتبين أن صافي العائد الفدانى لمحصول الذرة الشامية نزايد من نحو ٩٢٢ جنية / الفدان للمؤجر الى نحو ١٠٧ الف جنية / الفدان للمستأجر بزيادة بلغت نحو ٧٧٨ جنية/ فدان ، وبلغ معدل التغير بين كلاً من المستأجر والمؤجر نحو ٨٤% ، و ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادة عند مستوى ٠.٠٥ ، وتبين زيادة التكاليف من نحو ١.٤ الف جنية / الفدان للمؤجر الى نحو ٢.٦ الف جنية / الفدان بزيادة بلغت نحو ١.٢ الف جنية/ فدان ، وبلغ معدل التغير بين كلاً من المستأجر والمؤجر نحو ٨٤% ، و ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادة ، عند مستوى ٠.٠٥ .

- العائد الأقتصادي لمحصول القمح فى محافظة الدقهلية للموسم الزراعي ٢٠١٢/٢٠١١ .

يوضح الجدول رقم (12) أن الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح تزايدت من نحو ١٩ أردب للفدان للمالك إلى نحو ٢٠ أردب للفدان للمستأجر ، بزيادة بلغت نحو ١ أردب للفدان وبلغ معدل التغير بين كلاً من المستأجر والمؤجر نحو ٥.٣% ، و ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادة ، وتبين أن صافي العائد الفدانى لمحصول القمح نزايد من نحو ١.١ الف جنية / الفدان للمؤجر الى نحو ٢.٨٣ الف جنية / الفدان للمستأجر بزيادة بلغت نحو ١.٧ الف جنية/ فدان ، وبلغ معدل التغير بين كلاً من المستأجر والمؤجر نحو ٤٨% ، و ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادة ، وتبين زيادة التكاليف من نحو ١.٥٣ الف جنية / الفدان للمؤجر الى نحو ٢.٧ الف جنية / الفدان بزيادة بلغت نحو ١.٢ الف جنية/ فدان ، وبلغ معدل التغير بين كلاً من المستأجر والمؤجر نحو ٧٧.٣% ، و ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادة .

جدول (١٢) : العائد الأقتصادي لمحصول القمح فىمحافظة الدقهلية للموسم الزراعي (٢٠١٢/٢٠١١) .

المعاملة	المستأجر (١)	المالك (٢)	الزيادة		قيمة ت	المعنوية
			المقدار	% لمقدار التغير بين (١) ، (٢)		
الإنتاجية الفدانية	٢٠.٠	١٩.٠	١.٠	٥.٣	٥.٠	**
صافي العائد	٢٨٢٧.٧	١١٤١.٥	١٦٨٦.٢	١٤٧.٧	٢.٠	*
التكاليف	٢٧١٩.٠	١٥٣٣.٧	١١٨٥.٣	٧٧.٣	١.٠	*

** معنوي عند مستوى (٠.٠١) * معنوي عند مستوى (٠.٠٥) المصدر: جمعت وحسبت من نتائج تحليل اختبار " ت " للدراسة الميدانية.

جدول (13) : العائد الأقتصادي لمحصول الذرة الشامية الصيفية فى محافظة الدقهلية للموسم الزراعي (٢٠١٢/٢٠١١) .

المعاملة	المستأجر (١)	المالك (٢)	الزيادة		قيمة ت	المعنوية
			المقدار	% لمقدار التغير بين (١) ، (٢)		
الإنتاجية الفدانية	٢٠.٤	١٨.٢	٢.٢	١٢.١	٥.٠	**
صافي العائد	١٧٠٠.٤	٩٢٢.٢	٧٧٨.١	٨٤.٤	١.٩	*
التكاليف	٢٦٦٠.٩	١٤٤٣.٢	١٢١٧.٧	٨٤.٤	١.٠	*

** معنوي عند مستوى (٠.٠١) * معنوي عند مستوى (٠.٠٥) المصدر: جمعت وحسبت من نتائج تحليل اختبار " ت " للدراسة الميدانية.

٧٥ ، ٢٠٠ جنية / الفدان تمثل حوالى ٨٧% ، ٢% ، ١١% على الترتيب من اجمالي التزامات المستأجر التى تبلغ نحو ١.٤ الف جنية / الفدان خلال موسم (٢٠١٢-٢٠١١) ، و بلغ التزام المؤجر لمحصول القمح لكلاً من المصاريف العمومية و تطهير المراوى والضريرية الأصلية نحو ٣٥٠ ، ١٥٠ ، ٣٢ جنية / فدان ، تمثل حوالى ٦٦% ، ٢٨% ، ٦% .

- العلاقة الإيجارية فى ظل نظام التأجير بالمزراعة لدورة (القمح + الذرة الشامية) للموسم الزراعي (٢٠١٢-٢٠١١) :

يوضح الجدول رقم (14) العلاقة الإيجارية لنظام التأجير بالمزراعة ، حيث تبين أن اجمالى ما يلتزم به المستأجر لفدان القمح لكلاً من أجور العمال وأجور الحيوانات و ثمن السماد البلدى حوالى ١٢٠٠ ،

الترتيب من إجمالي التزامات المؤجر والبالغة حوالي ٣٨٠ جنية / فدان ، وبلغت التزامات كلاً من المؤجر والمستأجر مناصفة لكلاً من ثمن التقاوى و الأسمدة الكيماوية و مبيدات والأت الزراعية نحو ٢٥٠ ، ٥٥٠ ، ١٠٠ ، ٦٠٠ جنية / الفدان تمثل حوالي ١٧% ، ٣٧% ، ٧% ، ٤٠ % على الترتيب من إجمالي التزامات كلاً من المؤجر والمستأجر والبالغة نحو ١.٥ الف جنية / فدان ، وبلغ جملة التكاليف عدا الإيجار نحو ٤.١ الف جنية / فدان ، وبلغ الإيجار النقدي للفدان نحو الف جنية / فدان ، وبلغت التكاليف الكلية والإيراد الكلي وصافي العائد الفداني نحو ٧.٧ ، ٢.٦ ، ٢.٨ الف جنية / فدان على الترتيب ، في حين تبين أن نصيب كلاً من المؤجر والمستأجر من الإيراد الكلي بلغت نحو ٥٣% ، وبلغ إجمالي التزام كلاً من المؤجر والمستأجر نحو ٢.٨ ، ١.٣ الف جنية / فدان ، وبلغ الإيراد الصافي للمؤجر (المالك) والمستأجر في ظل الإيجار بالمزارعة نحو ٠.٨٢٥ ، ١.٨ الف جنية / فدان للقمح خلال موسم الدراسة ، وتجدر الإشارة الى أنه بالإتصال ببعض المزارعين الذين يقومون بزراعة أراضيهم تحت نظام التأجير بالمزارعة قد تبين أن المالك لا يتحمل أى أعباء سواء وحده أو مناصفة وأنه يحصل على نصف المحصول نظراً لإحتياج هؤلاء الزراع الى المحاصيل الغذائية اللازمة لهم ، بالإضافة الى قيام المالك بصرف مستلزمات الإنتاج كالأسمدة الكيماوية من الجمعية بالقريبة من خلال بطاقات الحيازة بأسعار تقل عن نظيراتها في السوق الحر .

على الترتيب من إجمالي التزامات المؤجر والبالغة حوالي ٥٣٢ / فدان ، وبلغت التزامات كلاً من المؤجر والمستأجر مناصفة لكلاً من ثمن التقاوى و الأسمدة الكيماوية و مبيدات والأت الزراعية نحو ٣٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠ ، ٦٠٠ جنية / فدان تمثل حوالي ٢٠% ، ٣٣% ، ٧% ، ٤٠% على الترتيب من إجمالي التزامات كلاً من المؤجر والمستأجر والبالغة نحو ١.٥ الف جنية / فدان ، وبلغ جملة التكاليف عدا الإيجار نحو ٤.٤ الف جنية / فدان ، وبلغ الإيجار النقدي للفدان نحو ١.٢ الف جنية / فدان ، وبلغت التكاليف الكلية والإيراد الكلي وصافي العائد الفداني نحو ٥.٦ ، ٨.٨ ، ٣.٢ الف جنية / الفدان على الترتيب ، في حين تبين أن نصيب كلاً من المؤجر والمستأجر من الإيراد الكلي بلغت نحو ٣٦% ، وبلغ إجمالي التزام كلاً من المؤجر والمستأجر نحو ١.٣ ، ٢.١ الف جنية / فدان ، وبلغ الإيراد الصافي للمؤجر (المالك) والمستأجر في ظل الإيجار بالمزارعة نحو ١.٢ ، ٢.٠٢ الف جنية / فدان للقمح خلال موسم الدراسة . بالنسبة لمحصول الذرة الشامية بلغ إجمالي ما يلتزم به المستأجر لفدان لكلاً من أجور العمال وأجور الحيوانات و ثمن السماد البلدى حوالي ١٣٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٠٠ جنية / فدان تمثل حوالي ٨٦% ، ٢% ، ١٣% على الترتيب من إجمالي التزامات المستأجر التي تبلغ نحو ١.٦ الف جنية / فدان خلال موسم (٢٠١١-٢٠١٢) ، و بلغ التزام المؤجر لمحصول الذرة الشامية لكلاً من المصاريف العمومية و تطهير المراوى والضريبة الأصلية نحو ٣٠٠ ، ٥٠ ، ٣٠٠ جنية / فدان ، تمثل حوالي ٧٩% ، ١٣% ، ٨% على

جدول (14) : الألتزامات التي يتحملها كل من المؤجر والمستأجر والإيراد الصافي لكل منهما في حالة الإيجار بالمزارعة لكلاً من محصول القمح والذرة الشامية بمحافظة الدقهلية خلال موسم (٢٠١١-٢٠١٢) القيمة (جنية / الفدان) .

بنود التكاليف	القمح	%	الذرة الشامية	%
ثمن التقاوى	300	٢٠	٢٥٠	١٧
اسمدة كيماوية	500	٣٣	٥٥٠	٣٧
مبيدات	100	٧	١٠٠	٧
الأت زراعية	600	٤٠	٦٠٠	٤٠
الجملة	١٥٠٠	١٠٠	١٥٠٠	١٠٠
ما يلتزم به المستأجر				
أجور عمال	1200	٨٧	١٣٥٠	٨٦
اجور حيوانات	25	٢	٢٥	٢
ثمن سماد بلدى	150	١١	٢٠٠	١٣
الجملة	١٣٧٥	١٠٠	١٥٧٥	١٠٠
ما يلتزم به المؤجر				
مصاريف عمومية	350	٦٦	٣٠٠	٧٩
تطهير مراوى	150	٢٨	٥٠	١٣
الضريبة الأصلية	32	٦	٣٠	٨
الجملة	٥٣٢	١٠٠	٣٨٠	١٠٠
ما يلتزم به كلاً من المؤجر والمستأجر مناصفة				
ثمن التقاوى	300	٢٠	٢٥٠	١٧
اسمدة كيماوية	500	٣٣	٥٥٠	٣٧
مبيدات	100	٧	١٠٠	٧
الأت زراعية	600	٤٠	٦٠٠	٤٠
الجملة	١٥٠٠	١٠٠	١٥٠٠	١٠٠
التكاليف وصافي العائد لكلاً من المؤجر والمستأجر				
جملة التكاليف عدا الإيجار	٤٣٥٧	-	٤١٠٠	-
الإيجار النقدي	1200	-	١٠٠٠	-
التكاليف الكلية	٥٥٥٧	-	٥١٠٠	-
الإيراد الكلي	٨٨٠٠	-	٧٧٢٠	-
صافي الإيراد	3243	-	٢٦٢٠	-
إجمالي التزامات المستأجر	٢١٢٥	-	٢٨١٠	-
إجمالي التزامات المؤجر	١٢٨٢	-	١٢٩٠	-
%نصيب كلاً من المؤجر والمستأجر من الإيراد الكلي	٣٩	-	٥٣.١	-
الإيراد الصافي للمؤجر (المالك) في ظل الإيجار بالمزارعة	١٢١٩	-	٨٢٥	-
الإيراد الصافي للمستأجر في ظل الإيجار بالمزارعة	٢٠٢٤	-	١٧٩٥	-

- التزامات الإيجار بالمزارعة وفقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .
- المصدر : جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان بعينة البحث .

لموسم (٢٠١١-٢٠١٢) ، وبلغ صافى العائد الفدانى للمؤجر لنفس الدورة نحو ٢.٠٦ الف جنية/ الفدان تمثل حوالى ٣٥.٢% من إجمالى صافى العائد الفدانى ، فى حين بلغ صافى العائد الفدانى للمستأجر نحو ٣.٨ الف جنية / الفدان تمثل حوالى ٦٤.٩% من إجمالى صافى العائد الفدانى لنفس الدورة الزراعية .

نصيب كلاً من المؤجر والمستأجر من صافى العائد الفدانى لدورة (القمح + الذرة الشامية) للموسم الزراعى (٢٠١١-٢٠١٢) :
يوضح الجدول رقم (15) بالنسبة لنظام التأجير بالمزراعة لإجمالى صافى العائد الفدانى لكلاً من المؤجر والمستأجر يبين أن إجمالى صافى العائد لدورة (القمح + الذرة الشامية) بلغ نحو ٥.٩ الف جنية / الفدان

جدول (15) : صافى العائد للفدان لكل من المؤجر والمستأجر فى ظل نظام التأجير بالمزراعة وفقاً لدورة (القمح + الذرة الشامية) للموسم الزراعى (٢٠١١-٢٠١٢) .

المؤشرات	القيمة بالجنية
إجمالى صافى عائد الفدان لدورة (القمح + الذرة الشامية)	٥٨٦٣
المؤجر	
نصيب المؤجر من صافى العائد	2063.8
% من إجمالى صافى العائد	٣٥.٢
المستأجر	
نصيب المستأجر من صافى العائد	3802.2
% من إجمالى صافى العائد	٦٤.٨٥

* الإيجار التعاقدى هو القيمة التى يتم الإتفاق عليها بين المالك والمستأجر والتى تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على خدمات عامل الأرض .
المصدر : جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان بعينة البحث .

١٠.٧ الف جنية / فدان ، و صافى العائد بلغ نحو ٦.٧ الف جنية / فدان ، وبلغ نصيب الإيجار الإقتصادى والإدارى نحو ٨.٩ الف جنية / فدان ، و نصيب الإدارة بلغ نحو ١.٨ الف جنية / فدان ، ونصيب الإيجار الإقتصادى نحو ٦.٧ الف جنية / فدان ، فى حين بلغ النسبة المئوية للإيجار النقدى حوالى ٢١% ، ١٣% ، ٣٣% من التكاليف الكلية و الإيراد الكلى والإيجار الإقتصادى على الترتيب .

- المؤشرات الإقتصادية للإيجار النقدى وكلاً من التكاليف الكلية والإيراد الكلى والإيجار الإقتصادى وفقاً لدورة (القمح + الذرة الشامية) لموسم الزراعى (٢٠١١-٢٠١٢) :
يوضح الجدول رقم (16) أن الإيراد الكلى بلغ نحو ١٧.٣ الف جنية / الفدان لدورة (القمح + الذرة الشامية) للموسم الزراعى (٢٠١١-٢٠١٢) ، فى حين بلغت التكاليف المتغيرة نحو ٨.٥ الف جنية / فدان ، وبلغ الإيجار النقدى ٢.٢ الف جنية / فدان ، والتكاليف الكلية حوالى

جدول (16) : الإيجار النقدى الرسمى و التكاليف الكلية والإيراد الكلى والإيجار الإقتصادى وفقاً لدورة القمح والذرة الشامية بمحافظة الدقهلية لموسم (٢٠١١-٢٠١٢) .

الدورة زراعية (قمح + ذرة الشامية)	القيمة بالجنية
الإيراد الكلى (١)	١٧٣٣٠
التكاليف المتغيرة (٢)	٨٤٥٧
الإيجار النقدى (٣)	٢٢٠٠
التكاليف الكلية (٤) = (٢) + (٣)	١٠٦٥٧
صافى العائد (٥) = (١) - (٤)	٦٦٧٣
نصيب الإيجار الإقتصادى والإدارى (٦) = (١) - (٢)	٨٨٧٣
نصيب الإدارة (٧) = ٢٠% من (٦)	١٧٧٥
نصيب الإيجار الإقتصادى (٨) = (٦) - (٧)	٦٦٧٣
% للإيجار النقدى من التكاليف الكلية	٢١
% للإيجار النقدى من الإيراد الكلى	١٣
% للإيجار النقدى من نصيب الإيجار الإقتصادى	٣٣

* يفترض أن عنصر الإدارة يمثل ٢٠% من الفرق بين الإيراد الكلى و التكاليف المتغيرة .
* الإيجار النقدى محدد قانوناً على مستوى الدورات الزراعية الأكثر شيوعاً فى الزراعة المصرية .
* الإيجار الإقتصادى هو المحسوب وفقاً للدورة الزراعية بمحافظة الدقهلية .
المصدر : جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان بعينة البحث .

٣- حوالى ٦٠% من المزارعين يمثلون مشكلة غياب نظام الدورة الزراعية الامر الذى يترتب ضرورة هيكلة التركيب المحصولى
٤- حوالى ٧٠% من المزارعين يمثلون مشكلة انه لم يعد هناك حد أدنى لمدة الإيجار، وان عقود الإيجار صارت قصيرة المدة وأحياناً تكون لمدة موسم زراعى واحد بعدها يتم التعاقد على زيادة جديدة فى الإيجار، مما يترتب عليه ارتفاع ايجار الاراضى الزراعية ، وتهديد استقرار معيشة تلك الفئة من المزارعين .

ولذا فإن الدراسة توصى بضرورة

- تمكين مستأجرى الاراضى الزراعية بالاتفاق مع المالك من الحصول على بطاقة الحيازة الزراعية لتمكينهم من صرف مستلزمات الإنتاج مباشرة من الجمعية الزراعية بدل من الحصول عليها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة .
- عمل عقود إيجارات زراعية مستقرة لا تقل عن خمس سنوات، وبأن تتحدد القيمة الإيجارية بحسب جودة الأرض والعائد الفعلى لها .

المشكلات التى تواجه مستأجرى الاراضى الزراعية بعينة الدراسة :

١- ان حوالى ٨٠% من المزارعين اتفقوا على ان اهم المشكلات تكمن فى العقود غير المسجلة اى ان تسجيل الأرض فى الجمعيات الزراعية يتم باسم مالك الأرض وليس باسم الفلاح الذى يقوم بزراعتها فعلياً مما يترتب عليه ان الفلاح أصبح معرضاً للطرد فى اللحظة التى يريد فيها المالك ،وان الأسمدة والمستلزمات الزراعية المدعمة من الدولة تسلم للمالك الذى يقوم فى كثير من الأحيان ببيعها فى السوق، لكى يشتريها الفلاح الذى يقوم بزراعة الأرض فعلياً بالسعر المرتفع . وبالتالي فان الدعم الذى تتحمله الموازنة العامة للدولة، صار يذهب للمالك وليس لمستأجرى الاراضى الزراعية .

٢- ان حوالى ٧٨% من المزارعين يمثلون مشكلة الإيجارات المرتفعة للأراضى الزراعية وارتفاع أسعار الأسمدة ومستلزمات الإنتاج الامر الذى يترتب عليها ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعى، واتجاه الفلاح إلى زراعة المحاصيل التى تعطيه صافى عائد يغطى تلك التكاليف .

عاطف حلمى السيد " تأثير السياسة الإيجارية على الإنتاجية الزراعية فى محافظة بنى سويف " رسالة دكتوراة ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٤ .
 على إبراهيم ، محمود معوض " تطور العلاقة بين المالك والمستأجر خلال الفترات الإقتصادية المختلفة مع التركيز على فترة تطبيق القانون الجديد ٩٦ لعام ١٩٩٢ " معهد بحوث الإقتصاد الزراعى ، قسم بحوث الأراضى والمياه ، القاهرة ٢٠٠٥ .
 محمد السعيد " أعضاء على العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية " مجلس الإعلام وزارة الزراعة ، العدد ٩٦ ، القاهرة ١٩٧٨ ،
 محمد محمد مصطفى " نحو تطوير ضرائب الأطنان الزراعية فى مصر " المؤتمر السنوى الثانى عشر ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٧ .
 محمود معوض " الأثر الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر " رسالة ماجستير ، كلية زراعة الأزهر ، قسم الإقتصاد الزراعى ، ٢٠٠٣ .
 وزارة الزراعة ، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى ، سجلات إدارة الإحصاءات الزراعية ، بيانات غير منشورة .

زيادة المقررات الموزعة بالجمعيات الزراعية من مستلزمات الإنتاج المدعمة وبأن يتم تسليمها للمزارعين الفعليين وليس الملاك. رغبة فى أن يتبقى لهم بعد دفع إيجار الأرض وتكاليف الإنتاج حد أدنى من الدخل يكفل الوفاء بالاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم.
 - ضرورة إعادة هيكلة التركيب المحصولي نتيجة لقيام المزارعين إلى زراعة المحاصيل التي يتوسم أن تعطيه عائداً يغطي تكاليف الإنتاج ، مع تدعيم دور أجهزة الإرشاد الزراعى والاستفادة من خبرة آلاف المهندسين الزراعيين وعشرات المراكز البحثية الزراعية كي ترتفع إنتاجية الأراضى الزراعية ويرتفع دخل الفلاح .

المراجع

امل عبد العظيم واخرون (دكاترة) السياسة الإيجارية للأراضى الزراعية واثارها على العائد اتلاقتصادى لاهم المحاصيل الزراعية ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى ، قسم بحوث الأراضى والمياه ، يوليو ٢٠١٤ .

الملحق

جدول رقم (١): الأهمية النسبية للحيازات الإرضية حسب كيانها القانونى فى مراكز محافظة الدقهلية.

المراكز	جملة الحيازات		المملوكة		المستأجر بالنقد		المستأجر بالمشاركة		مستثمر بطرق أخرى		
	عدد الحيازات		عدد الحيازات		عدد الحيازات		عدد الحيازات		عدد الحيازات		
	المساحة	ط	المساحة	ط	المساحة	ط	المساحة	ط	المساحة	ط	
المنصورة	٣٩٤٦٣	٨	٦٠٧٦٠	٨	٢٢٦١	٢٢	٢٨٠٦	١٨	٤٣	١٧	٨
أجا	٣٥١٩٢	١٣	٤٩٢٢٣	١٣	٩٦٦	٥	١١٦٦	٣	٣	١٦	٠
السنبلوين	٤٩١٨٧	٨	٦١٧٠٦	٨	١٠٠٦	٤	٩١٧	٥٣	٦٧	٠	٠
المطرية	١٥٤٢	١٤	٣٦٤١	١٤	١٧٩	٨	١٨٥	٠	٠	٠	٠
المنزلة	١٧٧١١	٢	٦٧٣٧٧	٢	١٥٢	١٨	٢٩٨	٧	٢١	٠	٠
بلقاس	٤٠٢٣٢	١٤	١٥٢٤٥٤	١٤	٤٩٢	١٧	١١١١	٦١٧	١٥٧٧	٠	٠
دكرنس	٣٤٠٦١	٣	٥١٠٠٧	٣	٥٠٤	١٧	٩٤٨	٢٨٥	٣٥٠	٠	٠
شربين	٣٣٩٥٦	١٩	٥٥٧٠٥	١٩	٢٤٠٨	١١	٢٩١٤	٦٢٦	١٠٠٢	٠	٠
طلخا	٢٥٢٢٨	٤	٣٢٧٥٤	٤	٤٠٥	٩	٣٣٩	٣٨	٤١	١	٠
ميت عمر	٥٩٦٧٦	٣	٤٩٨٦٩	٣	٦٠١	١٨	٤٠٤	١٠٥	٦٣	١	٠
منية النصر	٣١٣٧٥	٦	٤٠٤٩٢	٦	٥٢٦	٢١	٧٢٢	١٣٨	١٥٨	٠	١
الجمالية	٧٧٥٠	٢	١٣٣٣٠	٢	٨٧	٣	١٣٩	٨	٤٥	٠	٠
تمى الامدية	١٦٦٥٣	٤	٢٧٢٧١	٤	١٨٤	٩	٢٣٦	٥٨	١٤٢	٠	٠
ميت سلسبيل	٦٦٥٧	٢	١٣٨٣١	٢	١٢٦	٢٣	١٩١	٨	١٨	٠	٠
بنى عبيد	١٤٨٦٥	١٦	٢٣٨٦٨	١٦	٢٨١	١٤	١٧٠	٨	٩	٠	٠
محلة دمنة	٤٦٨١	١٦	٧٤٣٤	١٦	٧٠	٧	٧٧	٠	٠	٠	٠
نبروه	٢٢٤٧٩	٢	٣٢٧٩١	٢	٨٧٤	٢٣	١٤٠٢	١٤٤	٢٨١	٠	٦
اجمالي المحافظة	٤٤٠٧٠٨	١٦	٧٤٣٥١٨	١٦	١١١٢٢	١٣	١٤٠٣٤	٢١١٦	٣٨٢٦	٠	٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى ، قطاع الشؤون الإقتصادية ، نشرة التعداد الزراعى

RELATIONSHIP ON THE ECONOMIC RETURN OF THE MOST UNIMPORTANT FIELD CROPS IN DAKAHLIA

Aml A. Mohamed ; Asmaa E. Eaid and Asmaa S. Abd El-monem
Agricultural Economic Research Institute Research Centre

ABSTRACT

The aim of the research at hand is to study the economic and social effects of the application of the law of treeing the relationship between the land lord and the tenant and to identify the share of both of them in order to judge the justice maintained between them beside making the amendments to improve this relationship in the light of the result of the research .

The research results showed an increase in the tenant's net yield of wheat crop of about 66% compared with the landlord, while the total costs of the tenant decreased to about 84% compared with the landlord for the agricultural season (2011-2012).

As for the maize crop of the same agricultural season, the tenant's next yield increased to reach 117.5% compared with the landlord, while the total costs decreased to about 83.5% compared with the landlord. As for the wheat maize agricultural style, the cash lease value was about 2.2 thousand pound / acre. The administrative economical lease share reached about 8.9 thousand pound / acre. The percentages of cash lease of the total costs, total revenues and the economical lease were about 21 %, 13% and 33% respectively for the same study season. The total lease cost obligation of both the tenant and the landlord reached about 1.38 and 0.532 thousand pound / acre for the wheat, and 1.58 and 0.380 thousand pound / acre for the maize crop respectively. The total obligations of both them divided in half reached about 1.5 thousand pound / acre for the two crops. The shares of the landlord and tenant of the total revenue were 39% and 53.1% for the wheat and maize crops respectively. The landlord's net revenue under the farm lease reached about 1219 and 8252 pound / acre for the two crops unlike the tenant's net revenue under the farm lease reached about 2024 and 1790 pound / acre for the two crops in (2011-2012). According to the previous results, the landlord under the farm lease system doesn't bear any burdens either individually or jointly while he gets the production requirements such as chemical fertilizers from the village agricultural society at lower prices than their equals in the free market through his land possession card. As a result, the insurance of the law of regulating the landlord-tenant relationship led to the relative increase of the lease value compared with the costs of other production terms.

To conclude, the study recommends that with the landlord's consent, the tenant should get the agricultural possession card to enable them to get the production requirements directly from the agricultural society rather than getting them from the black market at high prices.